سنة الانتخابات الأميركية.. هل تتبدل السيناريوهات..!؟

عبد السلام حجاب

لا يختلف اثنان، على أن السنة التي ودعها السوريون والعالم، شرقاً وغرباً، أصبحت خزان فشل وتخبط أميركي في غير اتجاه، حيث برز الإرهاب المعولم بالبصمة الأميركية في مقدمة تفاصيلها الدموية السارية في سورية والعراق واليمن، وفي المضمون فلسطين، ما يدفع العالم للنظر إلى سنة الانتخابات الأميركية، على أنها مساحة لاختبار أجندات فاشية عن بعد بوساطة أدوات قديمة، لا تكلف أميركا غير العار السياسي والأخلاقي ولا عزاء عندئذ للخاسرين في حسابات أوراق مزدوجة المعايير أو في تطورات وتداعيات أحداث يمكن أن تعصف بدول العالم حتى الحلفاء منهم!؟

لقد سبق أن أعرب بريجنسكي عن اعتقاده، مكتوباً بأنه ما إن تبدأ المرحلة الأولى حتى تتواصل لعبة الشطرنج. فتتحرك البيادق، وتنفذ الأدوار. فالعنف حاجة للمشاريع الأميركية، ما دام يمكن السيطرة عليه. لكن فشل حلف أوباما الستيني أظهر عجزاً وتواطؤاً مع الإرهاب بدليل أنه راح يضرب خارج الحدود. ما جعل الخاسرين مثل العثماني السفاح أردوغان وحكام بني سعود ومشيخة قطر يتدافعون وفقاً لأجنداتهم للإبقاء على اللعبة الأميركية الخاسرة التي بات أوباما يدرك أنها لم تعد مفيدة في زمن تبدلت القوى الفاعلة فيه فبات اللجوء إلى خيارات جديدة لتجيير القديم للرئاسة الجديدة والاستمرار في تلميع صورة الذين ارتبطت أسماؤهم بالإرهاب حاجة تتطلبها الضرورات الأميركية الاستراتيجية. ما حدا بالوزير الروسي لافروف إلى دعوة نظيره الأميركي كيري للتخلي عن الشروط المسبقة في توحيد الجهود ضد تنظيم داعش الإرهابي والتي وصفها المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية بالأسطوانة المهترئة التي يجب تغييرها».

وكان أحد الحكماء قد سئل، ممن تعلمت الحكمة فقال: «من الأعمى، لأنه لا يضع قدمه على الأرض إلا بعد أن يختبر الطريق بعصاه». ولكن في زمن غياب الحكمة، ينشط الدور الوظيفي لأغبياء السياسة واللاهثين خلف مكاسب افتراضية للإرهاب بشقيه السياسي والعسكري كأحد سيناريوهات العام الأميركي الجديد ضد سورية والمنطقة. ولعل لقاء الخاسرين العثماني أردوغان بأجندته الإخوانية. وسلمان السعودي بأجندته الوهابية على قاعدة الصهيونية التي يمثلها الكيان الإسرائيلي جاء قفزة قبل السقوط النهائي!؟

لقد لخص هنري كيسنجر أهداف ما أطلق عليه «الحرب الرابعة» التي تشكل الأرضية الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد بنقطتين رئيسيتين لا تخرجان عن أطماع ومصالح الكيان الإسرائيلي وهما:

١- السيطرة الكاملة على منابع النفط والغاز.

٢- ضخ الحقد للسيطرة على الشعوب التي تحيط بمصادر القوة.

ولعل ما سمي الربيع العربي الذي أعدت له ونفذته واشنطن بأدواتها على الأرض، مثل المدخل التكتيكي الذي جرى التعويل فيه على الإرهاب المسلح والمشفر كبديل لحرب مباشرة لم يعد متاحاً خوضها في ظل المتغيرات الدولية التي بدا بعضها حاسماً.

ومن يقرأ «مانفستو» الأحداث وتداعياتها يدرك أهمية الصمود السوري ونجاحات الجيش العربي السوري، للفالق السياسي الذي أحدثه في البيئة السياسية والإيديولوجية لحلف واشنطن، سواء من نام مع الإرهاب أو تساكن معه ما أدى إلى إطلاق العنان للقوى الدولية المناهضة للتقدم باتجاه ممارسة دورها في إعادة التوازن إلى عالم اعتاد البقاء على قدم واحدة فأصبح قائماً على قدمين ليس بإمكان أحد إعادته إلى الوراء. وهو ما عبر عنه سيمور هيرش في مقالة له أشار فيها إلى جانب من تداعيات الفالق السياسي في التجاذبات الحادة بين الإدارتين السياسية والعسكرية في داخل إدارة أوباما، بوجوب العمل إلى جانب روسيا في محاربة داعش الإرهابي. ووجوب معاقبة تركيا- أردوغان- الذي لا يتصرف كحليف بل كعدو. ناهيك عما كشفه من أصوات عالية داخل المجتمع الأوروبي تطالب بالبحث عن مخارج والتفاعل مع نتائج قوة الموقف السوري في كشف الحقائق ودحر الإرهاب.

ولقد أكد الكاتب ستيوارت رولو في صحيفة وول ستريت جورنال، إن نتيجة سياسات أردوغان حولت بلاده إلى عائق رئيسي أمام التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية، وباتت تشكل تهديداً جدياً على شركائها في الناتو مما لا شك فيه، فإن أسئلة تطرح نفسها استناداً لتصريحات الوزير كيري، فهل تسعى إدارة أوباما إلى تجيير أزماتها العالقة في عجلة الإرهاب وأجندات داعميه إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية القادمة، تجنباً للصدام السياسي مع الموقف الروسي سواء لجهة التعاون مع موسكو في محاربة تنظيم «داعش» والتنظيمات الإرهابية الأخرى، أو لجهة تعطيل الحل السياسي للأزمة في سورية بأن تترك حبل الإرهاب يمتد سنة أخرى لحساب مثلث الإرهاب!؟

منطقياً فإنه مخطئ من يعتقد أن حالات الابتزاز لا تتعرض لها الدول والشعوب كما يتعرض لها الأفراد، بيد أنه منطقي وبصورة مؤكدة أن حسابات الورق لا يمكن الاعتماد عليها بعد أن أخذت حسابات الوقائع السياسية والميدانية مواقعها على أرض الميدان- فالأزمة الأوكرانية أصبحت وفق المعطيات مصدر قلق متفاقم بالنسبة لأوروبا، كما أن الملف النووي الإيراني أصبح مصدر قوة لإيران ولا ينفع حياله البحث عن خيارات خارج السياق الراهن كذلك فإن الأزمة في سورية تخطت بنجاح مفاعيل الأجندات بوساطة الإرهاب بدليل قراري مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ و٢٢٥٣ والنجاحات الاستراتيجية التي يحققها الجيش العربي السوري بدعم شرعي سياسي وعسكري تقدمه كل من موسكو وطهران والمقاومة اللبنانية بحيث إن أي سيناريوهات تضعها إدارة أوباما لا تتفق مع القانون الدولي وحق الشعب السوري في تقرير مصيره بقيادة سورية على قاعدة القضاء على الإرهاب بكل أشكاله سوف يكون رهاناً أميركياً فاشلاً ليس بمقدور أوباما تحمل مخاطر تداعياته وهو ما حذر منه الرئيس الروسي بوتين في تفاصيل الاستراتيجية التي أعلن عنها في خطابه للعام الجديد.

كما أكد الوزير لافروف أن حل الأزمة في سورية منصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ وهذا الحل ليس رهناً بالانتخابات الأميركية.

ولا جدال بأن السوريين اليوم بقيادة الرئيس بشار الأسد أكثر ثقة وتفاؤلاً بقدرتهم على صنع مستقبلهم، ويدركون أن أصحاب المشاريع والأجندات لن يعلنوا الاعتراف الكامل بالهزيمة، لكن إرادتهم الصلبة وبطولات جيشهم الباسل، بدعم الحلفاء والأصدقاء كفيلة بإزالة العراقيل وتعبيد الطريق إلى الانتصار.

«الهيئة العليا للمفاوضات» تبدأ اجتماعاتها في العاصمة السعودية و«مجلس سورية الديمقراطية» سيشكل وفداً منفصلاً عن وفد الرياض

وكالات

اقترح رئيس «مجلس سورية الديمقراطية» المعارض هيثم مناع على الأمم المتحدة أن يشكل المجلس وفداً منفصلاً عن «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض التي «ترفض فكرة الحقوق المتساوية»، وأن يؤلف هذا الوفد من شخصيات شاركت في كل من مؤتمر القاهرة ومنتدى موسكو، إضافة إلى خبراء بارزين.

يأتي ذلك على حين تراجعت «الهيئة العليا للمفاوضات» عن رفضها اشتراك ممثلين ممن لم يشاركوا في مؤتمر الرياض، في وفد المعارضة إلى المفاوضات مع الحكومة في جنيف، انصياعاً من الهيئة لمقتضيات القرار الدولي (٢٢٥٤). واجتمعت الهيئة لتحديد هيكلية الوفد التفاوضي على أن تلتقي المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا.

وفي رسالتين متطابقتين وجههما إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي، أوضح مناع، أن «مجلس سورية الديمقراطية» هو «ائتلاف مكون بالأساس من عرب علمانيين وأكراد وآشوريين وتركمان وأرمن من جماعات سورية السياسية والمدنية والعسكرية التي لعبت دوراً جوهرياً في مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية ومنتدى موسكو عام ٢٠١٥». وتشكل «مجلس سورية الديمقراطية» خلال مؤتمر المالكية، الذي نظم بالترافق مع مؤتمر الرياض الشهر الماضي. ونص القرار الدولي (٢٢٥٤) على الإشارة إلى جدوى مؤتمر الرياض وضرورة أن يضم الوفد المعارض أعضاء من مؤتمر القاهرة ومنتدى موسكو.

وأشار مناع في الرسالتين، اللتين نشر موقعا «السورية نت» و«زمان الوصل» المعارضان نصيهما، إلى أن جناح هذا المجلس العسكري، «جيش سورية الديمقراطي»، هو: «أول من قاتل الإرهاب، وقبل التحالف الدولي (الذي شكلته واشنطن)»، لافتاً إلى أن معركتي كوباني (عين العرب) و«سد تشرين» مع تنظيم داعش «خير مثال».

والافت أن «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي المنضوي حالياً تحت لواء «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة، هو أحد دعامات «مجلس سورية الديمقراطية»، الأمر الذي يشير إلى شرخ داخل هيئة التنسيق. وشاركت هيئة التنسيق في مؤتمر الرياض على الرغم من عدم دعوة السعودية لنائب منسقها العام صالح مسلم الرئيس المشارك لحزب الاتحاد الديمقراطي.

وأوضح مناع الذي وقع على الرسالتين بوصفه المبادر الرئيسي لمؤتمر القاهرة، أن «مجلس سورية الديمقراطية» تبنى «الميثاق الوطني وخريطة طريق مؤتمر القاهرة كما أيد كل من اجتماعي فيينا١ وفيينا٢ وقرارات مجلس الأمن حول سورية التي صدرت لمحاربة الجماعات الإرهابية». وأعرب عن الأسف لأن مؤتمر الرياض استبعد «مكونات مهمة جداً من المعارضة السورية»، وأرجع ذلك إلى «أسباب سياسية وتحالفات إقليمية، معطياً (أي مؤتمر الرياض) الأولوية وحصة الأسد لجماعات المعارضة الموالية لتركيا، وقطر والسعودية».

وشرح مناع أنه رفض الدعوة الموجهة له للمشاركة في مؤتمر الرياض استبعد «مكونات بـ«ذريعة الإقصاء والتهميش»، لكنه لفت إلى أن المؤتمر دعا «جماعات لها تنسيق يومي مع جبهة النصرة.. على سبيل المثال جيش الفتح» وترفض «الاعتراف بمؤتمر القاهرة». واعتبر أن التأثير الإقليمي للرياض يجعل من الهيئة العليا للمفاوضات «جزئية واستثنائية وغير مستقلة»، معلناً عن رفضه «الانضمام لأي وفد بهذه المواصفات».

المعارض هيثم مناع

وأشار إلى أن في سورية أكثر من جبهة «واحدة للجهاديين والإسلاميين» في إشارة إلى مؤتمر الرياض، والثانية للعلمانيين، في إشارة إلى «مجلس سورية الديمقراطية». ونبه إلى أن «التدخل الإقليمي في الصراع (السوري) الداخلي يمنح بعض الجماعات الصغيرة مكانة بارزة على حين يقصي البعض الآخر». وفي هذا السياق، لفت إلى أن «مجموع ما تسيطر عليه كل الجماعات العسكرية التي حضرت مؤتمر الرياض لا يعادل ٥٪ من الأراضي السورية..!، وأضاف متعجباً: «حقاً، كيف يمكن التفاوض على وقف إطلاق النار في غياب قواتنا العسكرية التي تسيطر على ١٦٪ من الأراضي السورية؟».

وفي ختام رسالته بسط مقترحه، وقال: «نحن على استعداد، بما أن الهيئة العليا للرياض رافضة لفكرة الحقوق المتساوية في وفد مشترك للمشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف، وفدنا سيكون مكوناً من شخصيات شاركت في كل من مؤتمر القاهرة ومنتدى موسكو، إضافة إلى خبراء بارزين»، وأضاف مؤكداً: إن «مجلس سورية الديمقراطية على استعداد للتعاون مع مجلس الأمن ومبعوث الأمم المتحدة للمفاوضات المستقبلية بناء على مبدأ الحقوق المتساوية»، ولفت إلى أن مقترحه يأتي احتراماً لبيان جنيف الذي ينص على «تشكيل وفد ممثل للمعارضة السورية». ورجح المبعوث الأممي إلى سورية قبل أيام أن تنطلق المفاوضات بين الحكومة ووفد المعارضة في الخامس والعشرين من هذا الشهر، في مدينة جنيف السويسرية.

في غضون ذلك بدأت «الهيئة العليا للمفاوضات» اجتماعاتها في الرياض. وقال الناطق باسم الهيئة رياض نعسان آغا في تصريحات للصحافة نشرت أمس: إن الاجتماع سيشهد «تقييم الموقف السياسي والدولي حول العملية السياسية بعد صدور القرار ٢٢٥٤ على حين يواصل الروس التصعيد، ثانياً سيكون هيكلة الوفد التفاوضي أحد أبرز القضايا المطروحة في هذا الاجتماع، وربما سيكون هناك (اجتماع مع) دي ميستورا».

وأشار إلى احتمال وجود مفاوضين من خارج مؤتمر الرياض في الوفد المفاوض، «حسبما تقتضيه مصلحة التفاوض وما ينعكس إيجاباً على مصلحة الشعب السوري». ولفت إلى أنه تم اختيار مجموعة من الشخصيات «المتمرسة والفاعلة»، وأضاف: «لكن الأسماء لم يتم تحديدها بعد، وسيكون في الوفد مجموعة من المستشارين والخبراء».

وذكر مصدر في الائتلاف المعارض أن «اجتماعات (الهيئة) يتوقع أن تبقى مفتوحة حتى بدء المفاوضات مع النظام.. بغية تسمية الوفد السوري المعارض». ولفت المصدر، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، إلى أن «الأعضاء الـ٣٤ سيجتمعون مع دي ميستورا» اليوم الإثنين أو غداً الثلاثاء.

المحيسني يهدد بـ«إبادة الفوعة»

الوطن

هدد القاضي العام لـ«جيش الفتح» السعودي عبد الله المحيسني، بإبادة بلدة الفوعة التي يحاصرها التحالف الذي يقوده تنظيم جبهة النصرة فرع تنظيم «القاعدة» في سورية، بسبب ما سماه «حصار» بلدة مضايا في ريف دمشق.

ونظم اتفاق تسوية الوضع العسكري والإنساني في مدينة الزبداني في ريف دمشق وبلدتي كفريا والفوعة في ريف إدلب. ولا يشمل الاتفاق بلدة مضايا.

وقال المحيسني في سلسلة تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أرفقها بالوسم «مضايا تموت جوعاً»: «يا تجار المسلمين من يقف اليوم موقفاً ينقذ الله على يده ٤٠ ألف مسلم من الموت جوعاً»، وأضاف مستطرداً: «مليون دولار تصنع ٣٠٠ صاروخ «فيل» تمسح (بلدة) الفوعة».

وأوضح، أن المطلوب تاجر أو تاجران فقط من تجار المسلمين يتبرعون بمليون دولار «وأنا أضع هذا الحل بين أيديكم يا أمتنا اعرضوه على تجار المسلمين وإن وافق تاجر فليتواصل معي هنا وأنا جاهز».

وناشد شرعي «جيش الفتح» الإعلاميين لـ«تسليط الضوء على الكارثة التي تمر بها مضايا» على حد تعبيره، وذكر على وجه الخصوص كلاً من «فيصل القاسم وتيسير علوني وأحمد منصور وموسى العمر، بوصفهم ذوي منابر مسموعة».

وأضاف المحيسني: «أناشد كل من يتابعني أن يتقي الله في أهل مضايا ويتذكر (وقوفهم إنهم مسؤولون) لو كان أبوك أو ابنك في مضايا لكان صنيعك غير ما أنت عليه الآن، يا طلاب العلم خارج الشام اتقوا الله في أهلكم، اعقدوا اجتماعاً طارئاً وورش عمل واخرجوا بخطوات عملية ووفود جادة تحرك القضية».

والأسبوع الماضي، بوشر في تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق تسوية الزبداني والفوعة وكفريا، حيث جرى بالترافق إخراج ٤٥٩ شخصاً من البلدات الثلاث بينهم جرحى وكبار سن ونساء وأطفال.

وخرج ١٢٣ شخصاً من مدينة الزبداني بينهم ٧٠ مسلحاً جريحاً و٥٣ مدنياً، بقوافل إلى لبنان وثم إلى تركيا ثم إدلب، على حين خرج من الفوعة وكفريا ٣٣٦ شخصاً بينهم جرحى ونساء وأطفال وكبار سن، بقوافل باتجاه معبر باب الهوى الحدودي في إدلب مع تركيا وتم بعد ذلك نقلهم عبر مطار أنطاليا إلى بيروت ثم إلى السيدة زينب بريف دمشق.

وذكر الأمين العام لحزب التضامن المرخص المعارض محمد أبو قاسم الثلاثاء الماضي لـ«الوطن»، أن المرحلة الثالثة التي يرجح أن تبدأ خلال شهر تتضمن خروج المسلحين غير الراغبين في تسوية أوضاعهم من الزبداني باتجاه شمال البلاد، وخروج ١٠ آلاف من كفريا والفوعة باتجاه مناطق سيطرة الجيش العربي السوري.

«فتح إدلب» يتصدع ويتآكل

إدلب- الوطن

كما كان متوقعاً، تأزمت العلاقة مجدداً بين مكونات «جيش الفتح في إدلب» بانسحاب تنظيم جديد منه، ما أفسح في المجال أمام تشكيلات أخرى لفك الارتباط عنه وإعلان وفاته سريرياً على الرغم من الحاجة الماسة له في المستقبل القريب. فبعد «جند الأقصى»، الموالي لتنظيم القاعدة والذي سحب مقاتليه من إدلب إلى ريف حماة الشمالي، أعلن «فيلق الشام» فك عضويته عن «فتح إدلب» وإرسال مقاتليه إلى ريفي حلب الجنوبي والشمالي لانتفاء الحاجة لهم في إدلب، حسب زعم القائمين على التنظيم المسلح الذي سار على نهج تنظيم جبهة النصرة، فرع «القاعدة» في سورية، والذي انفصل أكثر من مرة عن «فتح إدلب» لتضارب الأجندة والأولويات ولعب شرعي «الفتح» السعودي عبد الله المحيسني دوراً في جمع التنظيمات المتنازعة المصالح مع بعضها بعضاً بعد كل محاولة انفصال.

وقال «فيلق الشام» في بيان له نشرته مواقع الكترونية معارضة: إنه «ينسحب من جيش الفتح»، مضيفاً: «حيث إن الأعداء من الداخل والخارج النظام... والروس يركزون الجهد لإسقاط منطقة حلب فرأينا أن نعطي الأولوية لدعم الثوار في منطقة حلب».

وأضاف البيان: «الحالة التي تجعلنا نعلن خروجنا من غرفة عمليات جيش الفتح الذي أنهى مهمته مشكورا في معركة فتح إدلب الفداء وهذا يوجب علينا إعادة ترتيب أوضاعنا وبلورة تجاربنا والاستفادة منها في ظل معطيات اليوم بما يخدم ديننا وشعبنا وثورتنا ويحقق أهدافها».

ولم يشر البيان إلى أي توترات في العلاقات مع جماعات أخرى تنضوي تحت مظلة جيش الفتح.

من جهته، أعرب مصدر معارض مقرب من قادة حركة «أحرار الشام الإسلامية»، لـ«الوطن»، عن خشية الحركة من أن تبقى وحيدة في بوتقة «فتح إدلب» التي صهرها التفاهم التركي السعودي القطري في آذار الفائت مع تكهنات بقرب اتخاذ «الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام» قرار النأي بالنفس عما يدور من صراع بين تشكيلات «الفتح» وخصوصاً مع إعلانها بشكل موارب عن موالاتها لتنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية وسكوتها عن حركة الانشقاقات في صفوفها لمصلحة التنظيم.

وأوضح المصدر، أن جميع مكونات «فتح إدلب» تدرك أن المحافظة مهددة أكثر من أي وقت مضى من الجيش العربي السوري الذي يطبق عليها بفكي كماشة من الغرب والشرق لكنها تحاول إيجاد مخارج لائقة لهزيمتها المرتقبة في ظل تخلي الداعمين عنها جراء تخبطها واستفرادها باتخاذ القرار الذي لا يصب في مصلحتها الجامعة إثر تآكلها بالتدريج.

ويتألف «فتح إدلب»، إضافة لـ«أحرار الشام» و«جبهة النصرة» و«جند الأقصى» و«أجناد الشام» و«جبهة النصرة» و«فيلق الشام» من «جيش السنة» و«لواء الحق» و«صقور الشام».

من إرهابيي جيش الفتح قرب بلدة بسنقول في إدلب (رويترز – أرشيف)

ونقلت مواقع معارضة عن مسؤول العلاقات العامة في «فيلق الشام» أحمد الأحمد: إن الفيلق «انسحب من غرفة عمليات جيش الفتح لنقل قوته وثقله إلى جبهات مدينة حلب وريفها، حيث تعاني المدينة وريفها من خطر كبير، إثر تعرضها لهجوم من ثلاثة محاور، من داعش من الشرق وقوات النظام من الجنوب والغرب، ومن قوات جيش سورية الديمقراطي»، حسب قوله.

وأوضح الأحمد، أن الفيلق «سيستمر في العمل على كل مواقعه في محافظات إدلب وحمص وحماة واللاذقية، لكن الأولوية الآن أصبحت لوقف تقدم تنظيم داعش وقوات جيش سورية الديمقراطي والنظام بريف حلب الجنوبي»، حسب تعبيره.

ونفى الأحمد ما تردد عن أن انسحاب الفيلق من جيش الفتح جاء بضغط من الداعمين له، مبيناً أن السبب الوحيد للانسحاب هو «تكثيف الجهد والعمل على ريف حلب».

هورست سيهوفر: ألمانيا لا تستوعب أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ سنوياً

وكالات

أعلن الحليف البافاري للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أمس أن بلاده لا يمكن أن تستوعب أكثر من ٢٠٠ ألف طالب لجوء سنوياً، بعد أن واجهت ألمانيا تدفقاً قياسياً من المهاجرين في العام ٢٠١٥، وذلك في إطار الهجرة التي تتم من سورية ومحيطها الجغرافي الذي استقبل اللاجئين السوريين نحو أوروبا.

وقال رئيس حكومة إقليم بافاريا وزعيم حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي المحافظ المعارض لسياسة ميركل على صعيد الهجرة هورست سيهوفر، والذي يفضل وضع سقف عددي للحد من استقبال اللاجئين في ألمانيا، وفق ما نقلت عنه وكالة الصحافة الفرنسية: «وصول ١٠٠ ألف أو ٢٠٠ ألف على الأكثر من طالبي اللجوء إلى ألمانيا في السنة ليس مشكلة».

وأضاف حليف ميركل التقليدي الذي لا يخفي انتقاداته لها: «هذا الرقم يمكن تحمله، وفي هذه الحال، من شأن الاندماج أن يعمل أيضاً. وأرى أن، كل ما يتجاوز هذا الرقم يعتبر مفرطاً».

وفي ختام مؤتمر حزبها أواخر تشرين الثاني الفائت، انتقد سيهوفر سياسة ميركل علناً رغم انزعاجها الواضح لرفضه عدم التطرق إلى هذه المسألة.

وشدد سيهوفر على أن «الحد من أعداد المهاجرين يجب أن يكون التركيز الرئيسي في عام ٢٠١٦». وتابع بأسف: «نحن بعيدون جداً عن هذا الهدف» ملوحاً برقم ١,٥ مليون لاجئ في ألمانيا عام ٢٠١٦ إذا لم يتم فعل شيء.

ووفقاً لمعلومات تسربت في الآونة الأخيرة إلى الصحافة الألمانية، فقد استضافت البلاد نحو ١,١ مليون مهاجر عام ٢٠١٥، وينبغي الإعلان عن الأرقام الرسمية من الحكومة قريباً.

في سياق متصل أعلنت صحيفة «ألموندو» الإسبانية وفق ما نقل عنها موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، أن أكثر من ١٥,٠٠٠ مهاجر غير شرعي وصلوا إلى إسبانيا بصورة غير قانونية هذا العام، أي ما يقرب من ضعف العدد العام الماضي، ومعظمهم من السوريين، وأشارت الصحيفة إلى أن مدينة مليلية الإسبانية أكثر المدن استقبالاً للاجئين، ووفقاً لمركز الإقامة المؤقتة للمهاجرين فإن مليلية استقبلت ٥٤٥٠ أكثر من العام الماضي.

وتمكنت طواقم خفر السواحل التركي أمس، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، من إنقاذ ٥٧ مهاجراً غير شرعي كانوا يسعون للوصول إلى الجزر اليونانية، في بحر إيجه، المقابلة لسواحل محافظة أزمير.

لحام دعا للعمل بصدق من أجل السلام في المنطقة

الراعي يطالب الدول الكبرى والأمم المتحدة بوقف الحرب على سورية

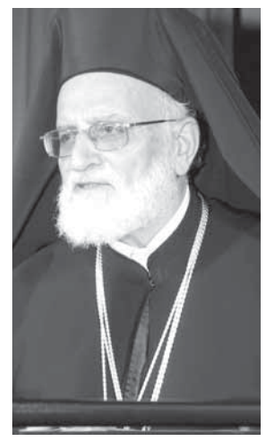
البطريرك لحام

البطريرك الراعي

وكالات

دعا بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الملكيين الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام الدول الكبرى إلى أن تكون صادقة بوعودها وان تعمل من أجل إحلال السلام في المنطقة.

ومن جهته جدد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي مطالبته الدول الكبرى والأمم المتحدة بوقف الحرب على سورية وبعض الدول في المنطقة.

وأعرب لحام وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء، عن أمله في إحلال الأمن والاستقرار في سورية ولبنان والعراق وسائر دول المنطقة وعودة كل المهجرين إلى ديارهم، وذلك خلال ترؤسه قداسا في كنيسة سيدة البشارة في شبرا في القاهرة.

كما أشار لحام إلى أن المسيحيين في هذه البلاد يعيشون مع إخوتهم المسلمين بمحبة وتعايش وتآخ وسيبقون فيها حتى لو أمعن الآخرون بالهدم.

من جهته جدد الراعي مطالبته الدول الكبرى والأمم المتحدة بوقف الحرب على سورية وبعض الدول في المنطقة.

وقال البطريرك الراعي في قداس الأحد بكنيسة السيدة في الصرح البطريركي في بكركي أمس، وفق ما نقلت «سانا»: إن «رسالة يوم السلام العالمي التي وجهها إلى العالم البابا فرنسيس بابا الفاتيكان موجهة إلى حكام الدول في بلدان الشرق الأوسط وفي الأسرة الدولية الذين لا يبالون بشعوب منطقة الشرق الأوسط، وبحقوقهم في العيش الكريم الآمن في أوطانهم بل يوقدون نار الحروب في سورية وفلسطين والعراق واليمن وسواها».

وأضاف الراعي: «إننا نصلي مع قداسة البابا من أجل السلام في العالم وبخاصة في لبنان وبلدان الشرق الأوسط التي تمزق الحروب بعضها».

كما دعا الراعي إلى انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية وإنهاء حالة اللامبالاة لدى المسؤولين اللبنانيين والتي عطلت واجب التشريع في المجلس النيابي وواجب التدابير الإجرائية في الحكومة وزعزعت بالتالي السلام الأهلي اقتصادياً ومعيشياً.